

## الأفق السياسية لحكومة رابين

أحمد خليفة

أثار فوز حزب العمل في الانتخابات الإسرائيلية الأخيرة، وتأليف يتسحاق رابين لحكومة يغلب عليها "الطابع الحمائي"، تفاؤلاً حذراً في أوساط كثيرة، عربية ودولية، بأن السلام في الشرق الأوسط بات الآن ممكناً حقاً، وربما تحقق في أمد قريب. ومع أن موجة التفاؤل هذه انحسرت قليلاً مع نهاية الأسبوع الأول من استئناف المفاوضات الثنائية الفلسطينية/العربية - الإسرائيلية في واشنطن، في آب/أغسطس الماضي، إلا أن الشعور الغالب، لحظة كتابة هذه السطور (أواخر آب/أغسطس ١٩٩٢)، ما زال أن حكومة رابين، خلافاً لسابقتها، هي "حكومة سلام". لكن هل هذي كذلك حقاً؟ سؤال تعتمد الإجابة عنه، ضمن أمور أخرى، على المقصود بالسلام، وعلى أي نوع من الحلول يمكن أن يقبله - أو لا يقبله - الفلسطينيون والسوريون؛ لكن يساعد في الإجابة عنه تفحص بضعة أمور تتعلق بربابين وحكومته، من أجل استشراف الأفق السياسي للحكومة الإسرائيلية الجديدة، والتحقق مما إذا كانت مشاعر التفاؤل التي أثارها نتائج الانتخابات الإسرائيلية هي فعلاً في محلها.

### رابين

رابين في ماضيه العسكري والسياسي، البعيد والقريب، "صقر" من صقور السياسة الإسرائيلية. وما يميزه من صقور اليمين أنه "صقر أمني" لا "صقر أيديولوجي". وهذا فارق قد لا يخلو من أهمية، ويعلق كثيرون من المعنيين بالسلام أملهم عليه.

في ماضيه العسكري، عندما كان رئيساً لأركان قيادة المنطقة الشمالية في إسرائيل، خلال العدوان الثلاثي على مصر سنة ١٩٥٦، كان النشاط الرئيسي الذي مارسه (إن اقتصر القتال وقتها على الجبهة الجنوبية) هو طرد فلسطينيين من شمال البلد؛ "حلت إحدى المشكلات في الشمال"، كتب رابين، "باغتنام فرصة القتال في مصر، وبالتنسيق مع الأمم المتحدة: رحلنا نحو ألفي عربي - كانوا يشكلون مشكلة أمنية خطيرة - عن الأماكن التي كانوا يعيشون فيها في المنطقة الوسطى المجردة من

السلاح (جنوبي بحيرة الحولة) إلى ما وراء الحد الشرقي من نهر الأردن.<sup>١</sup> ويعلق أفيشاي مرغلين، أستاذ الفلسفة في جامعة تل أبيب، الذي أورد ذكر هذه الحادثة في مقال قيم له عن رابين هو بمثابة سيرة حياة قصيرة، بقوله أنه ليس واضحاً ماذا عنى رابين بـ"التنسيق" مع الأمم المتحدة. ويذكر مرغلين أيضاً أن رابين قام، عندما كان رئيساً للأركان في فترة ما قبل حرب حزيران/ يونيو ١٩٦٧، بدور كبير في تصعيد التوترات التي أدت إلى نشوب تلك الحرب. ويضيف أنه حتى بن - غوريون وموشيه دايان، "صقرا" السياسة الإسرائيلية الكبرى في الخمسينات والستينات، انتقدها بعنف على ذلك؛ فقد وبّخه بن - غوريون قائلاً: "لقد أدخلت البلد في وضع خطر جداً، وأنت تتحمل مسؤولية ذلك." وخاطبه دايان مباشرة في لجنة الخارجية والأمن في الكنيست، خلال فترة أسابيع الانتظار القلقة التي سبقت الحرب، قائلاً: "لقد نفذت عمليات طائشة. طرت فوق دمشق، وهاجمت السموع في وضح النهار." والإشارة هنا إلى إسقاط الطائرات الحربية الإسرائيلية لست طائرات سورية في كمين جوي مدبر سلفاً في نيسان/ أبريل ١٩٦٧، وتحليقها بعد ذلك في أجواء العاصمة السورية، وإلى العملية الانتقامية ضد قرية السموع الأردنية في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٧، التي ذهب ضحيتها عدد كبير من القتلى والجرحى الأردنيين.

وفي ماضي رابين السياسي أنه عندما كان سفيراً لإسرائيل في واشنطن، خلال حرب الاستنزاف بين مصر وإسرائيل في فترة ١٩٦٩ - ١٩٧٠، ضغط بقوة على حكومته لتصعيد الحرب عن طريق تكثيف القصف الجوي للعمق المصري. وقد ورد في برقية من رابين إلى الحكومة الإسرائيلية في تلك الفترة:

حَقَّقْنَا تحسناً ملموساً في موقف الولايات المتحدة. واستمرار التحسّن يعتمد، أولاً وقبل كل شيء، علينا - وذلك من خلال المثابرة على قصف عمق مصر من الجو.<sup>٢</sup>

وأدى تصعيد الموقف وقتئذٍ إلى سقوط ضحايا كثيرة من المدنيين المصريين، فضلاً عن الخسائر العسكرية، وإلى زيادة التدخل السوفياتي في المنطقة على نحو لا سابقة له، وإلى رفع التوتر في المنطقة إلى مستويات خطيرة. ولم ينس كثير من بعد

<sup>١</sup> Avishai Margalit, "The General's Main Chance," *The New York Review of Books*, June 11, 1992.

<sup>٢</sup> *Ibid.*

نصيحة رابين لوزير الدفاع أريئيل شارون، عندما كان مستشاره في الشؤون الأمنية خلال الحرب الإسرائيلية ضد لبنان سنة ١٩٨٢، بتضييق الحصار على بيروت مع قصفها قصفاً مكثفاً في الوقت نفسه من الجو. وقال وقتها جملته الشهيرة التي أثارت استنكاراً عالمياً: "أستطيع أن أتعايش مع قصف ٢٤ ساعة لبيروت". وربما يكفي، من ماضيه القريب، الإشارة إلى الأمر الشائن الذي أصدره بصفته وزيراً للدفاع إلى الجيش الإسرائيلي، بعد نشوب الانتفاضة الفلسطينية في المناطق المحتلة، بتكسير "أيدي وأرجل" الفلسطينيين؛ وهو أمر لم يتردد جنود كثيرون في تنفيذه حرفياً.

إن "صقرية" رابين، إذاً، قديمة وموثقة ومعروفة جيداً، ولم يحدث قبل الانتخابات أو بعدها، أو في أثناء الحملة الانتخابية، ما يوحي بتحويلات جينية (genetic) لديه في الاتجاه الحمائي. وهو، إلى الآن، عندما يتحدث عن المفاوضات والسلام فإنه لا يتحدث عن سلام بمعناه الشامل والناجز، وإنما عن مفاوضات على مراحل، وتدرج، واتفاقيات جزئية أو مرحلية، الهدف منها تنفيس التوترات واختبار النيات - ولربما تقود في نهاية المطاف إلى السلام؛ وهي لغة وترتيبات تنتمي إلى لغة الحرب الباردة وترتيباتها، أكثر مما تنتمي إلى عالم يسعى لسلام راسخ. بالنسبة إلى الفلسطينيين، يتحدث رابين فقط عن الحل المرحلي، أي الحكم الذاتي المفروض أن يستمر خمسة أعوام بعد الاتفاق عليه، ويقول إن هذا الحكم "يعطي فرصة لاختبار التوجهات في أوساط الفلسطينيين، قبل أن نتنازل عن سنتمتر واحد من مناطق أرض إسرائيل، وستبقى السيطرة خلاله في يدنا."<sup>٣</sup> وهو يرفض التحدث الآن عن الحل الدائم، ويدعي أنه لا يعرف كيف سيكون شكله\* وأن التفويض الممنوح

<sup>٣</sup> "دافار"، ١٧/٤/١٩٩٢.

\* صرح رابين في هذا الشأن: "لا أعرف اليوم ماذا سيكون الحل الدائم، باستثناء المبادئ الأساسية الثلاثة: عدم ضم ١,٧٥ مليون فلسطيني؛ الاحتفاظ بالقدس الكبرى وغور الأردن وهضبة الجولان؛ معارضة قيام دولة فلسطينية مستقلة بيننا وبين الأردن" ("معاريف"، ٢٩/٥/١٩٩٢). ويبدو أن فكرة إنشاء اتحاد إسرائيلي - فلسطيني، مؤلف من كانتونات على غرار الاتحاد السويسري، تحتل حيزاً في تفكيره. فقد صرح في مقابلة أجريت معه أنه "يجب تحقيق الحكم الذاتي أولاً، وأعتقد أنه إذا تحقق الحكم الذاتي فمن المحتمل أن تطرح أفكار جديدة لحل دائم، وليس فقط إما ضم وإما تنازل." ("معاريف"، ٨/٥/١٩٩٢). وكشف، في خطاب ألقاه أمام المجلس الإسرائيلي للعلاقات الخارجية، أنه عندما كان وزيراً للدفاع تحدث عدة مرات إلى زعماء فلسطينيين عن "كثنتنة" مشكلة المناطق، وأضاف إن حيد عبد الشافي، رئيس الوفد

له من الشعب "يقتصر فقط على ترتيبات المرحلة الانتقالية"،<sup>٤</sup> التي يجب ألا يكون فيها "ما يملئ الحل الدائم"<sup>٥</sup> متجاهلاً في هذا الشأن تأثير ومغزى استمرار الاستيطان فيما يسميه "المناطق الأمنية"، بالنسبة إلى الحل الدائم.

وبالنسبة إلى سوريا، كانت معزوفة رابين الدائمة قبل الانتخابات أن سوريا ليست مستعدة بعد لسلام حقيقي مع إسرائيل، وأنه "يريد التفاوض معها، لكن من الصعب رؤية الغاية من ذلك، ولذلك من الأفضل التركيز على إنجاز الحكم الذاتي مع الفلسطينيين أولاً، ومن ثم يأتي دور السوريين، الذين "يمكن إجراء مفاوضات معهم فقط بعد أن يتقلص مجال المناورة أمامهم".<sup>٦</sup> ولم يقبل رابين، في زيارته الأخيرة للولايات المتحدة في آب/ أغسطس الماضي، تقويم جورج بوش ووزير خارجيته وقتئذ، جيمس بيكر، بأنه تغيير جذري في موقف سوريا من السلام مع إسرائيل، ولمح خلال اجتماع له مع الرئيس الأميركي إلى أن لديه معلومات تخالف ذلك.<sup>٧</sup> وفي أية حال، تلزم "صيغة مدريد"، التي تتمسك حكومة رابين بها، إسرائيل بالتفاوض مع سوريا. وهنا تشير التطورات، بعد استئناف المفاوضات الفلسطينية/ العربية - الإسرائيلية في آب/ أغسطس الماضي، إلى أن وجهة إسرائيل المفاوضات بشأن الجولان هي، أيضاً، طرح حلول جزئية ومرحلية لا طرح حل شامل.

ومع ذلك، فإن الصحافة المحلية والعالمية احتفت برابين، عندما فاز في الانتخابات الإسرائيلية، وكأنه صانع السلام المرتقب. لماذا؟ ربما نجد شيئاً من التفسير في "البروفيل" الذي رسمته له إحدى الصحف البريطانية بمناسبة فوزه، تحت عنوان: "المحارب الإسرائيلي الذي تحول إلى صانع سلام"،<sup>٨</sup> وفي مقابلة كانت أجرتها معه الصحيفة نفسها، في أثناء الحملة الانتخابية، ونشرتها تحت عنوان: "حديث عن السلام من حماسة إسرائيل العسكرية".<sup>٩</sup>

الفلسطيني لمحادثات السلام، "تحدث عن حل فدرالي إسرائيلي - فلسطيني، وليس بالذات عن

حل أردني - فلسطيني، كما كان لحل دائم" ("معاريف"، ٢٩/٥/١٩٩٢).

<sup>٤</sup> روني شيكد وأفيفا شابي، "هكذا سيبدو الحكم الذاتي"، "يديعوت أحرونوت"، ملحق السبت،

١٩٩٢/٧/٢٤.

<sup>٥</sup> "يديعوت أحرونوت"، ٢٩/٥/١٩٩٢.

<sup>٦</sup> "دافار"، ١٧/٤/١٩٩٢.

<sup>٧</sup> "هآرتس"، ١٢/٨/١٩٩٢.

<sup>٨</sup> "Profile: Israel's Warrior Turned Peacemaker," *The Independent*, June 27, 1992.

<sup>٩</sup> "Talk of Peace from Israel's Military Dove," *The Independent*, April 17, 1992.

تقول الصحيفة إن رابين استراتيجي جيد، وهو قادر على تمييز الفرصة الملائمة عندما تسنح ومستعد لاقتناصها، ويعتقد أن الفرصة ملائمة جداً الآن لحل مشكلات إسرائيل مع العرب. فقد أصبح هؤلاء بعد انتهاء النفوذ السوفياتي في الشرق الأوسط "أضعف كثيراً"، وعززت حرب الخليج وتدير ترسانة صدام حسين النووية "أمن إسرائيل تعزيزاً هائلاً". وفي تقديره أن هذه الفرصة لن تستمر أكثر من عقد من الزمن، قبل أن تمتلك إيران ودول راديكالية أخرى في المنطقة أسلحة نووية وتسترد نفوذها، وأمام إسرائيل بضعة أعوام لاستغلال الفرصة السانحة. وتقوم الصحيفة إن رابين براغماني أيضاً، ويعرف أن الإسرائيليين تغيروا وأصبحوا ميالين أكثر إلى نمط الحياة "الاستهلاكي"، وأن المهاجرين أتوا إلى إسرائيل ليزدهروا اقتصادياً، ولم يأتوا بدوافع أيديولوجية. وتتابع الصحيفة أن هناك، بالإضافة إلى ما ذكر، عاملاً شخصياً يبعث على الأمل، وهو أن رابين عاد إلى رئاسة الحكومة بشعور أن لديه "عملاً لم يُنجز بعد"، فهو يعرف أن فترة رئاسته السابقة للحكومة (١٩٧٤ - ١٩٧٧) كانت فشلاً، وليست هذه هي الصورة التي يجب أن يتذكره الناس بها. أما أهم سبب للأمل، في نظر الصحيفة المذكورة، فهو أن رابين لا يمتلك "متاعاً" أيديولوجياً، وأنه الشخص الذي قال أنه لا يمانع في الذهاب إلى غوش عتسيون بتأشيرة دخول. وإذا أضفنا إلى كلام الصحيفة ما قاله رئيس الاستخبارات العسكرية في فترة رئاسة رابين للأركان، أهارون ياريف، في وصف رابين، والعامل الأساسي الذي يحركه بقوة نحو إيجاد حل للمشكلة الفلسطينية، نكون قد استكملنا الصورة تقريباً. ففي رأي ياريف أن أصدق ما يوصف رابين به أنه رجل واقعي، يعتقد أنك تستطيع أن تحارب أشياء كثيرة، لكنك لا تستطيع أن تحارب الحقائق، ومنها حقيقة أن إسرائيل لا تستطيع أن تبتلع فلسطينيين بهذا العدد، من دون أن تصبح دولة ثنائية القومية، وهذا ما يرفضه رابين بشدة.<sup>١٠</sup>

### تصورات الحل

هذه الصورة المرسومة لرابين، والمتطابقة تقريباً مع ما ورد في الصحافة الإسرائيلية عن الموضوع، صحيحة إجمالاً، لكنها ليست دقيقة، وتتجاهل خصلاً معينة فيه لا تقل أهمية، من زاوية موضوعنا، عن الخصال المذكورة. كما أنها لا تأخذ

<sup>١٠</sup> أنظر: David Makovsky, "Rabin: Promising Peace and Security," *The Jerusalem Post*, International edition, June 20, 1992.

في الاعتبار تصريحات رابين المتكررة والمثابر عليها بشأن أسس الحل الذي يعرضه على الفلسطينيين والسوريين.

صحيح أن رابين متحرر من أيديولوجية "أرض إسرائيل"، أو "إسرائيل الكبرى" (ومن كل الأيديولوجيات ذات المضمون الاجتماعي). إلا إنه لا يمكن القول أنه لا يمتلك أفكاراً ثابتة (fixed ideas)، لا ترقى إلى مرتبة الأيديولوجية، بيد أنها قد لا تكون أخف ثقلاً بنسبة كبيرة. ومن هذه الأفكار "خريطة ألون الجيو - استراتيجية الاستيطانية"، كمفهوم وكواقع ملموس، التي تشكل "توراة" حزب العمل السياسية، وتكاد تحتل لدى التيار المركزي فيه، الذي يمثله رابين، مكانة قريبة من مكانة "خريطة أرض إسرائيل" في أوساط اليمين القومي.

إن هذه الخريطة موجودة في أساس التمييز الذي يقيمه رابين بين ما سماه "المستوطنات الأمنية" وما سماه "المستوطنات السياسية"، وفي أساس القرار المتخذ بإيقاف البناء في الثاني واستمراره في الأولى. وهو القرار الذي أتاح لإسرائيل الحصول على ضمانات القروض المصرفية الأميركية. ونظراً إلى الانطباع الذي أوجده هذا القرار بأن رابين "أصلح شأنًا" من شمير، فإنه يجدر إيضاح حقيقة أمره.

يقضي القرار المذكور، الذي اتخذه وزيراً المال والإسكان في ٢٣ تموز/ يوليو ١٩٩٢، بإيقاف البناء في ٥٨٤٥ وحدة سكنية في المناطق المحتلة، وبإيقاف شق عشرة طرق، وبالإستمرار في بناء ١٠,٤٦٧ وحدة سكنية (منها ١٦٨٦ في القدس الكبرى)، وبالإستمرار في شق ثلاثة طرق. وتقع الوحدات السكنية والطرق التي تقرر إيقاف العمل فيها في مناطق "الاستيطان السياسي"، بينما تقع الوحدات السكنية والطرق الأخرى في مناطق "الاستيطان الأمني".<sup>١١</sup> ونستعين بمعلومات واردة في مقال كتبه أحد أهم دارسي سياسة إسرائيل في المناطق المحتلة ومشاريعها الاستيطانية فيها، ميرون بنفنستي، لشرح المغزى العملي لهذا القرار، مع الاعتذار من طول الاقتباس منه، الذي تبرره أهميته. يقول بنفنستي في مقال له عن "المستوطنات الأمنية" و"المستوطنات السياسية":

تجد نظرة رابين تعبيريها الإقليمي في "مشروع ألون"، الذي شكل (في صيغته الأخيرة، ١٩٧٠) أساساً لسياسة حكومة رابين الأولى (١٩٧٤ - ١٩٧٧)، و"مشروع" الحل الوسط الإقليمي

<sup>١١</sup> من أجل نص القرار، ومعلومات إضافية عن البناء في المناطق المحتلة وما تقرر إيقافه أو الإستمرار فيه، راجع: "دافار"، ١٩٩٢/٧/٢٤؛ "هآرتس"، ١٩٩٢/٧/٢٤.

الذي يطرحه المعراخ إلى الآن. وقد حدث في فترة ولاية رابين الأولى تغييران مهمان في مشروع ألون: خطة "تكتيف القدس" التي وسّعت الحدود شمالي العاصمة وجنوبيها، وبدء [بموجبها] العمل بإنشاء غفعات زئيف، وبيت إيل، ومعاليه أدوميم، وإفرا؛ والمصادفة من جانب حكومة رابين على إنشاء ألكانا وأريئيل في جنوب غرب السامرة، بضغط من "غوش إيمونيم" [...]. وعندما سقطت حكومة رابين سنة ١٩٧٧، كان هناك في نطاق خريطة ألون - رابين ٣٤ مستوطنة، إثنان منها فقط خارجها. ووجهت هذه الخريطة رابين في النقاشات التي جرت بشأن إقامة مستوطنات جديدة في حكومتي الوحدة الوطنية، اللتين كان فيهما وزيراً للدفاع. وفعلاً، توجد الأغلبية الحاسمة من المستوطنات التي أنشئت خلال الفترة ١٩٨٤ - ١٩٩٠ في نطاق المناطق المعتبرة، بحسب نظرة ألون، "مناطق أمنية".

#### ويتابع بنفنستي:

تتيح خطوط خريطة ألون - رابين إيجاد أساس من المعطيات يضيف مغزى عملياً على النقاش السياسي الدائر حالياً. إن المساحة الكاملة لمنطقة "الاستيطان الأمني"، بحسب رابين، هي ٢٨٠٠ كلم<sup>٢</sup>، أو ٥١٪ من مساحة الضفة الغربية. وفي بداية سنة ١٩٩٢، كان في هذه المنطقة ٧٦ مستوطنة يهودية يقطنها ٧١ ألف نسمة، في مقابل ١٥ مستوطنة يقطنها ٢٤ ألف نسمة، في المناطق المصنفة "سياسية". وتوجد في نطاق خريطة رابين ٨ من مجموع ١١ مستوطنة مدينية يهودية، و١٣ من مجموع ١٧ مستوطنة يتجاوز عدد سكانها الألف نسمة. وتتيح الخطة الهيكلية للمستوطنات الكبيرة إضافة ١٠٠ ألف وحدة سكنية كما أن أكثر من ٧٠٪ من المنازل الجاري بناؤها [...] موجود فيها. ويقطن حالياً في نطاق خريطة رابين ٤٠٠ ألف فلسطيني (أي نحو ٤٠٪ من سكان الضفة) في ١٤٩ تجمعاً سكنياً. وقد كانت نسبة الزيادة الطبيعية للسكان في هذه المنطقة (١٩٦٧ - ١٩٩٠) ٩٢٪ - ٩٥٪، في مقابل ٧٧٪ في منطقة نابلس، المعرفة بأنها "مزدحمة بالسكان العرب". كما أن نسبة الكثافة السكانية في منطقة القدس "الأمنية" مماثلة لنسبة الكثافة في منطقة نابلس "السياسية" (٩٠ نسمة للكلم<sup>٢</sup>).

ويختتم بنفنتسي عرضه لهذه المعطيات بسؤال موجّه إلى حزب ميرتس، الشريك الائتلافي الأساسي في الحكومة الجديدة:

على أساس هذه المعطيات (التي يمكن التفصيل فيها والبرهنة عليها) يستطيع ميرتس أن يقوم ما إذا كان "تجميد المستوطنات" و"تجفيفها" – اللذان سيسريان فقط على نصف الضفة، على ربع المستوطنين، على خمس المستوطنات الكبيرة، وعلى أربعين في المئة من مجموع المستوطنات – يناقض برنامجه السياسي.<sup>١٢</sup>

وهذا سؤال يجدر بالقيادة الفلسطينية، أيضاً، أن تبقى في ذهنه في جولة المفاوضات الحالية.

- أمّا الحكم الذاتي للفلسطينيين، فيبدو أن تصوّر رابين له لا يختلف كثيراً في أساسياته، عن تصور الليكود له. هناك في الحكم الذاتي أربع قضايا رئيسية تحدّد ما إذا كان الحكم الذاتي معبراً إلى الاستقلال الفلسطيني (أو إلى كونفدرالية أردنية – فلسطينية)، أم أنه استمرار للوضع الراهن مع انفراج التوترات، وإتاحة المجال للفلسطينيين كي يتولوا إدارة شؤونهم الحياتية.<sup>١٣</sup> وهذه القضايا هي: طابع الحكم الذاتي وشموليته؛ المستوطنات؛ الأرض والمياه؛ الأمن. وفيما يلي ملخص لموقف رابين من القضايا المذكورة، مستمدّ من تصريحاته خلال الأشهر القليلة الماضية:
- **طابع الحكم الذاتي:** إداري تنفيذ والسلطة المنتخبة (أو المتفق عليها) هي سلطة إدارية، تنفيذية، لا يحق لها سنّ القوانين أو إلغاؤها أو تعديلها. ومصدر السلطة هو إسرائيل\*. ولا تشمل صلاحياتها شؤون الخارجية والأمن، والمستوطنات، والأرض والمياه.
  - **المستوطنات:** ستظل القوانين الإسرائيلية سارية المفعول فيها، وستجري مواصلة وتعزيز الاستيطان في "المناطق الأمنية" (القدس الكبرى، وغور الأردن، والجولان).

<sup>١٢</sup> ميرون بنفنتسي، "بين المستوطنات الأمنية والسياسية"، "هآرتس"، ١٩٩٢/٧/٢.

<sup>١٣</sup> راجع: أحمد خليفة، "الجديد والقديم في التصور الإسرائيلي للحكم الذاتي"، "مجلة الدراسات الفلسطينية"، العدد ٩، شتاء ١٩٩٢، ص ٢٥٠ – ٢٦٣.

\* صرح وزير الإسكان بنيامين بن أليعزر، في هذا الشأن، أن "مصدر سلطة الحكم الذاتي هو مفتاح العملية بأسرها. فهو الذي يضمن قيام سياسة الأمن الإسرائيلية ومكانة السكان اليهود في المنطقة" (روني شيكد وأفيفا شابي، مصدر سبق ذكره).



- **الأرض والمياه:** يذكر المحرر السياسي في صحيفة "يديعوت أحرونوت"، شمعون شيفر، أن ما سيعرضه رابين هو "شراكة" في توزيع الأراضي ومصادر المياه، من دون أن يوضح المقصود بذلك.<sup>١٤</sup>
- **الأمن:** سيبقى الجيش الإسرائيلي مسؤولاً عن الأمن.

ومع ذلك، يعتقد بعض المحللين السياسيين في إسرائيل أن رابين يبقي الأوراق في متناول يده عمداً، وأن في جعبته ما يحتفظ به من أجل "المقايضة". "ستكون هناك مناطق تعيّن للحكم الذاتي" - قال رابين في خطاب له في إحدى المناسبات - "وليس المقصود بذلك إبرام حكم فيما يخص المستقبل، الحل الدائم. المقصود هو مجالات لإدارة الشؤون الجارية، وليس مسؤولية شاملة عن المنطقة".<sup>١٥</sup> وقد رأى هؤلاء المحللون في استخدام رابين لمصطلح "مناطق" تقدماً كبيراً قياساً بموقف الليكود، الذي كان يصرّ على أن الحكم الذاتي يسري على السكان فقط على الأرض، وأعربوا عن اعتقادهم أن استخدام رابين لهذا المصطلح ينطوي على "مغزى" ذي شأن كبير، من دون أن يكون في إمكانهم توضيح هذا المغزى. وعزوا الأهمية نفسها إلى رفض رابين، في مقابلة أجرتها إحدى الصحف البريطانية معه، استبعاد قيام دولة فلسطينية في المستقبل.<sup>١٦</sup> كما أشار المراقبون إلى أن لدى رابين استعداداً لإشراك سكان القدس العربية في التصويت في انتخابات الحكم الذاتي، لكن خارج مكان إقامتهم: "أفضل أن يصوت العرب لرئاسة إدارة [الحكم الذاتي] على أن يصوتوا للكنيست".<sup>١٧</sup> وعلى صعيد المفاوضات، يشير المراقبون إلى أن رابين وافق، في السابق، على مشاركة ممثلين عن سكان القدس العرب، لهم عنوان مزدوج في القدس والضفة، ومبعدين توافق إسرائيل على عودتها، في الوفد الفلسطيني إلى المفاوضات، وذلك عندما كان وزيراً للدفاع في حكومة الوحدة الوطنية الأخيرة، التي انفرط عقدها نتيجة الخلافات بين الليكود والعمل بشأن أمور تتعلق بالمبادرة الأميركية السابقة لتحقيق السلام، والتي آلت إلى الفشل. وقد ذكرت مراجع سياسية في القدس، مؤخراً، أن رابين مستعد للموافقة على مشاركة ممثلين عن الشتات الفلسطيني في لجنة التطوير الاقتصادي - وربما أيضاً في لجنة اللاجئين - في المحادثات المتعددة الأطراف، شرط أن توضح الولايات

<sup>١٤</sup> شمعون شيفر، "بيكر قادم للعمل"، "يديعوت أحرونوت"، ١٧/٧/١٩٩٢.

<sup>١٥</sup> "هآرتس"، ١٦/٧/١٩٩٢.

<sup>١٦</sup> "Talk of Peace from Israel's Military Dove," *The Independent*, April 17, 1992.

<sup>١٧</sup> شيفر، مصدر سبق ذكره.

المتحدة أن منظمة التحرير الفلسطينية ليست شريكاً في المفاوضات، وأن مشاركة ممثلي الشتات لا تشكل سابقة بالنسبة إلى موضوع حق العودة، وأن ممثلي الشتات لن يشركوا في المفاوضات الثنائية مع الفلسطينيين.<sup>١٨</sup>

وفي الحقيقة يمكن القول، بعد تمحيص منهك للصحافة الإسرائيلية، إن هذا تقريباً كل ما هو معلوم عما يقال أنه في جعبة رابين من أجل "المقايسة" بشأن الحكم الذاتي. أما في شأن الجولان، فإن ما يفكر رابين فيه، كما يبدو، هو "حل وسط إقليمي محدود [....] في مقابل السلام".<sup>١٩</sup> وفي كل مرة كان يتحدث فيها عن استعداد ل"التنازل عن مناطق في هضبة الجولان"، كان يرفق تصريحاته بأقوال من نمط أنه "محظور على إسرائيل النزول من هضبة الجولان"، أو أنه "حتى في مقابل سلام شامل لن ننزل من الهضبة".<sup>٢٠</sup> ويدخل رابين الجولان ضمن "المناطق الأمنية" التي يجب الاحتفاظ بها: "القدس روح الشعب اليهودي، والغور [غور الأردن] والجولان هما خطأ مواجهة. وهناك يجب الدفاع عن الدولة." وفي هذه المناطق سيستمر الاستيطان، "ويجب تعزيزها وتعويضها من الإهمال الذي عانتها لسنوات خلال فترة الليكود".<sup>٢١</sup> ويبدو أن إسرائيل، في ضوء صعوبة تحقيق تقدم في المفاوضات مع سوريا بناء على هذه المنطلقات تتح إلى عرض حلول جزئية ومرحلية تبقي مسألة السيادة مفتوحة للتفاوض بشأنها في المستقبل. وما يلفت النظر تكرار رابين مؤخراً، في تصريحات علنية وفي اجتماعات إلى مسؤولين أميركيين، لرغبته في الاجتماع إلى الرئيس السوري حافظ الأسد. وكنا أشرنا أعلاه أن رابين يدعي أنه ليس مقتنعاً بعد بأن وجهة الأسد هي السلام. وقد أعرب في محادثاته مع بوش، خلال زيارته الأخيرة لواشنطن (آب/أغسطس الماضي)، عن أنه لن يقتنع بذلك حتى يسمع منه، "علناً أو مباشرة"، استعداداً لسلام كامل، يتضمن حدوداً مفتوحة، وتبادل سفراء، وعلاقات ثقافية..

<sup>١٨</sup> "هآرتس"، ٢٠/٧/١٩٩٢.

<sup>١٩</sup> شيفر، مصدر سبق ذكره.

\* نموذج من التصريحات في هذا الشأن: "أنا مستعد للتنازل عن مناطق في هضبة الجولان في مقابل سلام مع سوريا [....] النزول من هضبة الجولان محظور، لكن ذلك لا يعني التمسك بكل سنتمتر من الهضبة" ("يديعوت أحرونوت"، ٢٩/٥/١٩٩٢): "حتى في مقابل اتفاق سلام شامل لن ننزل من هضبة الجولان" ("هآرتس"، ٢/٦/١٩٩٢).

<sup>٢٠</sup> "هآرتس"، ٢/٦/١٩٩٢.

إلخ<sup>٢١</sup> والسؤال الذي يفرض نفسه هنا هو: هل إذا سمع رابين "علناً أو مباشرة" من الأسد مثل هذا الاستعداد، سيكون مستعداً لتغيير موقفه؟!

#### كيمياء مضادة

واضح مما ذكر أعلاه ان منطلقات الحل، كما يعينها رابين، والأخطر من ذلك استمرار عملية الاستيطان في "المناطق الأمنية"، بما يترتب عنه من نتائج بالنسبة إلى "خريطة" الحل الدائم؛ هذان الأمران كلاهما لا يؤكدان الصورة المرسومة لرابين - صورة "الصقر" الذي تحول، أو هو في طريقه إلى التحول، إلى "حمامة" سلام. وإن كان للمعجزة أن تحدث فلا بد من "كيمياء" الولايات المتحدة، بمساعدة العناصر الحمايمية في حكومته. وهنا يمكن إبداء ملاحظتين أساسيتين، تتعلق أولاهما بالولايات المتحدة، بينما تتعلق الثانية بالحكومة الإسرائيلية:

إن أداة الضغط الرئيسية في يد الولايات المتحدة، لتلين مواقف إسرائيل في عملية السلام تجري برعايتها، كانت ضمانات القروض المصرفية؛ أي العشرة مليارات من الدولارات التي تحتاج إسرائيل إليها، حاجة ماسة، لإنعاش اقتصادها واستيعاب المهاجرين السوفيات. وقد ربطت الولايات المتحدة، في عهد حكومة شمير، منح الضمانات بتجميد الاستيطان اليهودي في المناطق المحتلة تجميداً كلياً. وعندما رفض شمير تجميد الاستيطان، رفضت الولايات المتحدة منحه الضمانات. هذه الأداة خسرتها واشنطن بموافقتها على منح حكومة رابين الضمانات، على الرغم من عدم قبولها التمييز الذي أقامه رئيس الحكومة الإسرائيلية بين "المستوطنات الأمنية" و"المستوطنات السياسية"؛ ومن الصعب تخيل بديل فعال منها بهذا المقدار للضغط على إسرائيل في ظل منظومة العلاقات الأميركية - الإسرائيلية الحالية. وفي الحقيقة، إذا كان رابين "استراتيجياً جيداً قادراً على تمييز الفرصة الملائمة عندما تسنح ومستعداً لاقتناصها"، فإن استخدامه لهذه الموهبة اقتصر حتى الآن على اقتناص الرئيس الأميركي جورج بوش، مستغلاً أوضاع الانتخابية السيئة.

لقد أعرب مارتن ايندك، مدير معهد واشنطن للسياسة في الشرق الأوسط، قبيل زيارة رابين الأخيرة للولايات المتحدة، عن اعتقاده أن "هناك الآن أمام رابين فرصة درامية، قد لا تتكرر في المستقبل المنظور، لأن يطلب ويحصل [من واشنطن] على

<sup>٢١</sup> المصدر نفسه، ١٢/٨/١٩٩٢.

إنجازات سياسية واقتصادية وعسكرية [...] وأسهل موضوع للحل هو الضمانات. فالإدارة الأميركية - وهذا الأمر غير مبالغ فيه - تتحرق شوقاً لمنح إسرائيل الضمانات في أقرب وقت ممكن. إذ إن بوش يريد أن يبرهن لليهود أن مشكلة الضمانات نبعت فقط من شخصية شمير.<sup>٢٢</sup> وفعلاً، لا يبدو أن رابين، في محادثاته مع الرئيس الأميركي، وجد صعوبة خاصة في الحصول على الضمانات. وقد صرح مسؤول كبير في حاشية رئيس الحكومة الإسرائيلية، بعد إعلان بوش منح الضمانات لإسرائيل، أن رابين توصل إلى إنجاز بارز بحصوله على الضمانات، من دون أن تضطر إسرائيل إلى التنازل عن مواقعها، "على الرغم من أنه كان واضحاً أن الرئيس بوش واصل التمسك، في الأساس فيما يخص المستوطنات، بمواقفه ومواقف أسلافه التقليدية".<sup>٢٣</sup> وازداد المسؤول أنه إلى جانب استكمال بناء العشرة آلاف منزل، وألف منزل آخر في هضبة الجولان، والبناء الجاري في المستوطنات لسد حاجات النمو الطبيعي للسكان، اتفق على أنه لن تكون هناك قيود على تكثيف المستوطنات في "خطوط المواجهة".<sup>٢٤</sup> ومن أجل عدم النزول دون الحد الأدنى المسموح به لنسبة الفائدة على المجازفة المحددة في الميزانية الأميركية للضمانات الممنوحة لدول أجنبية، تقرر تقاسم النفقات بين الميزانية الأميركية والميزانية الإسرائيلية، بحيث تتم كل دولة فائدة مجازفة بقيمة ٣,٥٪ من مجموع الضمانات. وفيما يتعلق بحسم مبلغ الاستثمارات في استكمال البناء في المناطق، اتفق على ألا يبدأ الحسم على الاستثمارات إلا بعد تشرين الأول / أكتوبر ١٩٩٢؛ وهو الموعد المتوقع لقيام الكونغرس بالبحث في الموضوع؛ الأمر الذي يجعل الحسم حسماً رمزياً. وبالإضافة إلى الضمانات بهذه الشروط السهلة والمريحة، أعلن الرئيس بوش، في المؤتمر الصحافي المشترك الذي عقده مع رئيس الحكومة الإسرائيلية في ختام المحادثات بينهما، مجدداً، التزامه "الصلب بأمن إسرائيل، بما في ذلك تفوقها العسكري النوعي"، تعريف إسرائيل كـ "شريك استراتيجي" للولايات المتحدة.<sup>٢٥</sup> ومهما يقل في نيات الولايات المتحدة، ومواقفها، واستعدادها للضغط على إسرائيل "في المستقبل"، فإنه

<sup>٢٢</sup> "يديعوت أحرونوت"، ١٧/٧/١٩٩٢.

<sup>٢٣</sup> "هآرتس"، ١٢/٨/١٩٩٢.

<sup>٢٤</sup> المصدر نفسه.

<sup>٢٥</sup> المصدر نفسه.

مما لا شك فيه أن رابين، بحصوله على الضمانات المصرفية قبل استئناف المفاوضات، حصّن نفسه ضد الضغط تحصيناً جيداً.

أما الملاحظة الثانية، والمتعلقة بالحكومة الإسرائيلية، فتنبصّ على الاستراتيجية التي اتبعتها رابين في مساعيه لتأليف الحكومة، وتكوينها الشخصي، وأسلوبه في إدارتها. لقد بدأ رابين أولاً بالخطوط الأساسية للحكومة، وصاغها على نحو جاءت معه عامة جداً ومائعة جداً، أشبه بصفحة بيضاء من ناحية قضايا السلام والاستيطان المختلف في شأنها، تتيح ملاءها في أي اتجاه\*. ثم بدأ بعد ذلك التفاوض مع ميرتس من ناحية، ومع تسومت من ناحية ثانية، ومع الأحزاب الدينية من ناحية ثالثة. وقد حاول حزبا ميرتس وتسومت، في المفاوضات الائتلافية، تعديل الخطوط الأساسية، كل في اتجاه مواقفه، بينما شغلت الأحزاب الدينية - باستثناء المفدال - بقضاياها المعروفة. لكن رابين رفض بشدة إدخال أية تعديلات، واقترح الاكتفاء بالإيضاحات الشفوية التي قدمها. ومن دون خوض موضوع تأليف الحكومة، وسبب اشتراك ميرتس وعدم اشتراك تسومت، نذكر أن رابين ليس راضياً عن بقاء تسومت خارج الحكومة، وأنه يواصل السعي لضمه إليها. وقد شرح الوزير بنيامين بن أليعزر، في نهاية الأسبوع الأول من آب/ أغسطس الماضي، موجبات ضمّ تسومت إلى الحكومة، من زاوية التيار المركزي في حزب العمل، بقوله: "نحن معنيون جداً بأن تدخل حركة تسومت الحكومة، وقريباً. لنا مصلحة كبيرة في ذلك. هذه الحكومة لا تريد أن تكون حكومة يسارية، وإنما تريد أن يُنظر إليها باعتبارها تمثل خطأ وسطاً. وسيكون من الجيد، في وضع نضطر فيه إلى اتخاذ قرارات صعبة في السنة المقبلة، وخصوصاً في المجال السياسي، أن يكون هناك عنصر موازن في الحكومة في صورة تسومت."<sup>٢٦</sup>

والإشارة هنا هي إلى غلبة العناصر الحمائية في الحكومة من الناحية العددية على العناصر التي تمثل التيار المركزي (رابين)، إذ تشكل العناصر المنسوبة إلى "الخط اليساري" ما نسبته ٨٠٪ من أعضاء الحكومة. وهي نسبة عمد رابين إلى تقليصها، إلى حد كبير، في اللجنة الوزارية للأمن القومي (الكابينت) التي تتخذ عادة القرارات المهمة.

\* راجع نص الوثيقة المشتملة على الخطوط الأساسية للحكومة في ملفّ هذا العدد.

<sup>٢٦</sup> "هآرتس"، ١٩٩٢/٨/٩.

إن المراهنة على عدد "الحمائم" في الحكومة الإسرائيلية يجب أن تغفل وزن رئيس الحكومة عادة في اتخاذ القرارات، والصلاحيات المستمدة من كون رابين رئيساً للحكومة ووزيراً للدفاع في آن واحد، والثقة المتولدة لديه من معرفته أن تزعمه لرئاسة حزب العمل كان العامل الأساسي في فوز الحزب في الانتخابات، وأيضاً شخصيات الوزراء. كتب يوثيل ماركوس، المعلق السياسي في صحيفة "هآرتس"، في وصف الحكومة الإسرائيلية:

إن تركيبة الحكومة، باختصار، مفصلة على نحو يمنح رابين صلاحيات، لا كقائد أعلى للجيش فحسب، ولا كمسؤول عن عملية السلام فحسب، بل كرئيس تنفيذي للدولة أيضاً. رئيس أميركي، لا ملك.

إن الخط الأبرز في تركيبة الحكومة هو أنها مبنية لخدمة غرض رابين في حصر كل المهمات، التي يعتبرها أهدافاً ذات أولوية قصوى، في يده. إنه سيدير العلاقات الثنائية بالولايات المتحدة؛ سيقود [مفاوضات] الحكم الذاتي؛ سيصوغ الأمن والسياسة في المناطق؛ سيُشغَل بميدان القتال المستقبلي؛ سينسّق الاتصالات بالقيادة الفلسطينية. والعبارة المفتاح في اتفاهه مع شمعون بيرس هي أن "وزارة الخارجية ستعمل وفقاً للصيغة الحالية"؛ وهي صيغة تنطوي على فخ، إذ إنها هي الصيغة التي عمل دافيد ليفي في إطارها؛ وهي صيغة صادر رئيس الحكومة ومستشاروه بموجبها كل الأمور المهمة منه، باستثناء ماء الوجه.<sup>٢٧</sup>

وكتب عوزي بنزيمان، وهو أيضاً من صحيفة "هآرتس"، في الموضوع نفسه: قبل أن يتلاشى مذاق الشاي الذي شربه أعضاء الحكومة في جلستهم الأولى، اتضح لهم الدور الذي يعدّه رابين لهم: أن يكونوا أساساً وزراء مسؤولين عن وزارات وعملهم فيها، وأقل من ذلك أن يكونوا فريقاً يسيّر جماعياً أمور الدولة المهمة [...]. وفي الحقيقة، تغري نظرة إلى تركيبة الحكومة بالقول أنه لا يوجد تقريباً من يمكن أخذ مشورته. إن هذه هي حكومة عشرة من أصل سبعة عشر وزيراً من وزرائها مستجدين. وإذا استثنينا إثنين من المتمرسين، رابين وبيرس، فإنه لا يوجد بين الباقين واحد

<sup>٢٧</sup> يوثيل ماركوس، "رئيس بلا ملك"، "هآرتس"، الطبعة الأسبوعية، ١٧/٧/١٩٩٢.

مختص بالشؤون السياسية، أو واحد عُرِف عنه أنه موهوب بعقل  
سياسي.<sup>٢٨</sup>

أخيراً، إن صنع السلام يتطلب خيالاً واسعاً، وجرأة في التفكير واتخاذ القرار، واستعداداً للمجازفة، ونصيياً من سعة الأفق والمشاعر الإنسانية يتيح استيعاب حقوق الآخرين ومشاعرهم. وهذه كلها صفات مفقودة في رابين. إنه شخص متشكك، حذر جداً، مهووس بالأمن "المطلق"، ويفتش عن قدر كبير من "الإجماع" لن يجده في أوساط السلام. ولعله يتغير... ■

<sup>٢٨</sup> عوزي بنزيمان، "وحيداً في القمة"، "هآرتس"، الطبعة الأسبوعية، ١٩٩٢/٧/٢٤.

مجلة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمجلة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من رئيس تحرير المجلة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي: [majallat@palestine-studies.org](mailto:majallat@palestine-studies.org)  
يمكن تحميل هذه المقالة أو طبعها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:  
<http://www.palestine-studies.org/ar/mdf>